بسم الله الرحمن الرحيم

الملتقى العلمي الوطني الخامس حول:

دور البنوك الإسلامية في تعبئة الادخارات النقدية في ظل الأزمة المالية الحالية بالتركيز على الجزائر، واقع...وآفاق

يوم **01** ديسمبر **2016** المدية_الجزائر _

محور المشاركة:

المحور الأول:مدى مساهمة البنوك الإسلامية في الصناعة المصرفية

ورقة بحثية بعنوان:

دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

الأستاذة: سمية ولد شرشالي

أستاذة مساعدة قسم–أ– بجامعة المدية

الهاتف:0673045313

البريد الالكتروني:
cherchalisousou07@gmail.com

الأستاذة:بلقرع فاطنة

أستاذة مساعدة قسم–أ– بجامعة زيان عاشور بالجلفة

الهاتف: 0553661449

البريد الإلكتروني:6.Yasmin@gmail.com

دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

ملخص:

إذا كانت المصارف والمؤسسات المالية تلعب دورا رئيسيا في مجال التنمية الاقتصادية، فان المصارف الإسلامية ذات سمات وخصائص تنموية مميزة، وذات منهج خاص في التأثير الفعال على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بتقديمها التمويل اللازم لتنمية هذه القطاعات الاقتصادية من خلال أساليب وصيغ تمويل ذات طابع تنموي، إلى جانب إمكانيتها القوية في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية.

إن من المعلوم أن التنمية الاقتصادية لابد لها من تمويل واستثمارات، فهما محرك عملية التنمية الاقتصادية، ومن هنا تتبع أهمية المصارف كونها تضطلع بهاتين المهمتين المكملتين لبعضها البعض، والتي لا يمكن إغفال أثرهما على التنمية الاقتصادية.

Abstract :

If banks and financial institutions play a major role in economic development, the same distinctive features and characteristics of the development of Islamic banks, with a special approach to an effective impact on the various sectors of the economy, providing the necessary funding for the development of these sectors of the economy through the methods and formulas for financing of developmental in nature, to by powerful in its potential to attract savings and mobilization of financial resources.

It is known that economic development must be subjected to financing and investments, they drive the economic development process, hence the importance of tracing the banks being played these tasks to each other, and that can not be overlooked impact on economic development.

مقدمة

قد كان لظهور البنوك الوضعية في المجتمعات الإسلامية التي يجهل البعض طبيعة عملها ، اندفاع الكثير من المسلمين للتعامل معها، وخاصة لعدم إنكار تلك المعلومات من قبل علماء المسلمين في ذلك الحين، حتى سرت العادة لدى الناس بصحة المعاملات مع هذه البنوك الوضعية، فضلا لما تقدمه هذه البنوك من خدمات تتطور بتطور التقدم الاقتصادي، ويستفيد المتعاملون بها في معاملتهم التجارية داخل الدولة وخارجها على مستوى العالم، وهم في أمان على أموالهم، الأمر الذي شجع العديد من الناس في عالمنا الإسلامي على إيداع أموالهم في هذه البنوك ومع مرور الأيام زادت ثقة الناس بها.

ولشدة التحريم الذي بينه الله للمتعاملين بالربا، ولبدء الكثير من علماء المسلمين بتنبيه الناس لهذا الإثم العظيم، بدأت المصارف الإسلامية بالظهور في العديد من الدول الإسلامية والعربية، ثم انتقل الأمر إلى دول أروبية كبريطانيا مثلا، وذلك لما اعتمدته من أنظمة تقوم على مبدأ المشاركة والمضاربة والمرابحة أدى هذا بدوره إلى إعطاء الثقة لكثير من الناس الذين كانوا يتحاشون التعامل مع البنوك التقليدية بالتعامل مع هذه المصارف، حيث كان بداية ظهورها في عقد السبعينات من القرن الماضي وانتشرت في أقطار كثيرة من العالم، إن محرك عملية التنمية الاقتصادية يتمثل في عملية التمويل والاستثمار، ومن هنا تتبع أهمية المصارف كونها تضطلع بهاتين المهمتين المكملتين لبعضها البعض، والتي لا يمكن إغفال أثرهما على التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث

ما دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

أولا: ماهية المصارف الإسلامية

أنشئت المصارف الإسلامية ليس فقط من أجل أن ربا حرام، بل أقيمت من أجل تطبيق الإسلام بأوامره ونواهيه جميعا في مجالات عملها[1]. فلقد جاءت أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي عام 1963 وذلك لتجنب المعاملات المصرفية الربوية، وذلك عندما أقيمت مصارف الادخار المحلية في مصر إذ كانت بمثابة صناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين. أعقب ذلك تأسيس أول مصرف إسلامي في دبي عام 1975، ونجح نجاحا باهرا في قيامه بأعماله طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وانتشرت البنوك الإسلامية في أنحاء القارات الخمس كلها، حتى وصل عددها إلى 450 مصرفا منتشرة في أكثر من 75 دولة في العالم،[2] فضلا أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع أو بنوك إسلامية.

1-تعريف المصارف الإسلامية

قبل التطرق إلى تعريف المصارف الإسلامية لابد من التطرق إلى تعريف المصارف، فتعريف المصارف لغتا، هو أن المصارف جمع مصرف، هو المكان الذي يتم فيه الصرف، ومبادلة العملة ويطلق على المؤسسات التي تخصصت في إقراض واقتراض النقود، لأن النسبة الساحقة من الإقراض والاقتراض تتم مباشرة بين أصحاب النقود، ومن يرغب في استخدامها عن طريق المصارف.[3]

أما وصفنا لهذه المصارف بالإسلامية فالمقصود أن هذه المصارف تتقيد في تعاملاتها المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية، فلا تدخل في معاملاتها العقود المشتملة على الربا ونحو ذلك، وكذلك لا تشترط شروطا تؤول إلى الجهالة أو الربا.

أما عن تعريف المصارف الإسلامية فلقد وردت تعاريف عديدة، نورد فيما يلي أهم تلك التعاريف:

تعرف المصارف الإسلامية على أنها: هي عبارة عن مؤسسات مصرفية التي تتعامل بالنقود على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتعمل على استثمار الأموال بطرق شرعية، وتهدف إلى تحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة.[4]

كما عرفت على أنها: مؤسسات نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة لشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها.[5]

تعرف كذلك على أنها: مؤسسة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة، وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار الصيغ الشرعية التي تضمن التمنية والاستقرار.[6]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الشامل التالي: أن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية، تعمل على تقديم الخدمات المصرفية، فضلا عن فتح الحسابات الجارية، وقبول الودائع الاستثمارية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. والهدف الرئيسي الذي يسعى إليه المصرف الإسلامي هو تحقيق التنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي.

2_أهمية المصارف الإسلامية

للمصارف الإسلامية أهمية كبيرة وهذا راجع إلى[7]:

- قيامها بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الأعمال والخدمات المصرفية، ولاسيما المعاملات المصرفية في النقود والسلع، بحيث تكون خالية من الربا والاستغلال(العقود الاحتمالية).
- الحد من مشكلة التضخم بعدم التعامل بالفائدة (الربا)، إذ يقوم المصرف الإسلامي بربط عائد الودائع بنسبة من الربح الفعلي في المشاريع الاستثمارية.
- تجميع الفائض من الأموال المجمدة ودفعها إلى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة، تجارية كانت أم صناعية أم زراعية، خدمية.

- توفير البدائل المصرفية الشرعية المناسبة، وإرضاء المتعاملين من خلال طرح صيغ تمويلية تحظى بالقبول لدى الجميع، مثل المضاربة والمشاركة والإجارة وغيرها، مما يعد من أفضل وسائل اجتذاب المدخرات الحقيقية وتجميع الأموال اللازمة لتمويل مشروعات البنية التحتية ذات الجدوى الاقتصادية.

3- خدمات المصارف الإسلامية ومواردها التمويلية:

- **الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية:**

يقوم البنك الإسلامي على تأدية معظم الخدمات المصرفية التي تؤديها البنوك التجارية، والبنوك التنموية المتخصصة، وذلك دون استخدام الفائدة كعامل تعويض للعملاء واستبدالها بحصة من الربح.[8]

تقدم المصارف الإسلامية الكثير من الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية، مع بعض التكييف الشرعي لبعضها وهي مثل: الكفالات المصرفية بأنواعها، الاعتمادات المستندية، خدمة الأوراق التجارية، الأوراق المالية، الحولات المصرفية الداخلية والخارجية، شراء وبيع العملات الأجنبية، إلى جانب تقديمها بعض الخدمات المصرفية الأخرى.

- **الموارد المالية في المصارف الإسلامية:**

تماثل المورد المالية في المصارف الإسلامية، مثيلاتها في المصارف التقليدية، تنقسم الموارد المالية إلى قسمين رئيسيين يتمثلان في المصادر الداخلية، المصادر الخارجية. وهي موضحة فيما يأتي:

1.مصادر التمويل الداخلية في المصارف الإسلامية:

تتكون هذه المصادر من رأس المال المدفوع، الاحتياطيات المختلفة، الأرباح المحتجزة:

- رأس المال المدفوع:

هو المصدر الأول الذي يعتمد عليه المصرف، الذي يتم تكوينه من خلال مساهمة المؤسسين الأولى ومن ثم المساهمين، ويعتبر الأساس في إنشاء وتأسيس المصرف، وتجهيزه من مباني وأجهزة ومعدات ومستلزمات ومطبوعات وغيره، حتى يصبح جاهزا لمزاولة أعماله، بالإضافة لتوفير التمويل اللازم للعملاء في بداية فترة عمل المصرف، وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة.[9]

- الاحتياطيات:

هي مبالغ مقتطعة من الأرباح بهدف معين مثل تقوية المركز المالي، وتدعيم رأس مال المصرف أو تسوية الأرباح الموزعة، وتحمل في العادة لحساب توزيع الأرباح، وتدرج في الميزانية العمومية ضمن المطلوبات، وتعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية في المصرف، وهي حق من حقوق الملكية للمساهمين في المصارف والشركات المساهمة العامة، ومن أهمها الاحتياطيات القانونية، الاحتياطيات الاختيارية.[10]

- الأرباح المحتجزة (المدورة):

هي الأرباح الفائضة بعد إجراء توزيعات الأرباح السنوية في المصرف، حيث يقوم المصرف باحتجاز جزء من الأرباح الفائضة ويتم ترحيلها إلى الأعوام التالية، لهذا تسمى أرباح مدورة حيث يتم تدويرها ونقلها من سنة لأخرى.

العناصر الثلاثة السابقة، والممثلة في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، تعتبر حقوق الملكية في المصرف.

2. مصادر التمويل الخارجية في المصارف الإسلامية:

تعتبر الودائع بشكل عام أبرز مصادر التمويل الخارجية للمصارف، والودائع تنقسم إلى قسمين:

- **الودائع الائتمانية:**

التي بدورها تتمثل في حسابات جارية دائنة وهي التي تقوم المصارف بتقديمها إلى زبائنها حيث يقومون بالإيداع النقدي، أو بشيكات أو بتحويلات من حسابات أخرى، من ثم يستطيعون السحب منها نقدا أو بموجب شيكات ولا توجد قيود على الإيداع أو السحب ضمن الرصيد المسموح به، ولا تشارك هذه الحسابات بأية نسبة في أرباح الاستثمار.[11]

- **الودائع الاستثمارية:**

وهي حسابات يقوم المصرف بتقديمها لعملائه الراغبين باستثمار أموالهم لديه، ولا تصدر لهذه الحسابات دفاتر شيكات، وتتم إدارتها من قبل المصرف، وتعتبر الودائع الاستثمارية المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه المصارف في تقديم تمويلها للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وهي تتمثل في أربعة أنواع: ودائع التوفير، ودائع الأجل التي تستحق بتاريخ معين، ودائع الأجل بإشعار، شهادات الادخار الاستثمارية.

ثانيا: أساسيات حول التنمية الاقتصادية

1- مفهوم التنمية الاقتصادية

قبل تعريف التنمية الاقتصادية علينا أن نعرف التنمية أولا:

- تعريف التنمية: ويمكن تعريف التنمية على أنها:[12]

– لغة: هي النماء أو الازدياد التدريجي.

– اصطلاحا:هي عملية متطورة، والتي تسعى إلى إحداث الهدف بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإدارة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية، بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم، كما أنها تتطلب حُكما تسير به نحو إلى الأفضل.

وتنقسم التنمية إلى عدة أنواع منها:

1.التنمية الاجتماعية

هي الجهود التي تُبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوصفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدرا من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

2.التنمية السياسية

هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوضعية والقومية.

3.التنمية الثقافية

هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأدوات، بالإضافة إلى التغير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع ووظائفه.

4.التنمية البيئية والمتواصلة (المستدامة)

هي التي تُلبي احتياجات الحاضر دون أن تُعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.

وأخيرا وليس آخر التنمية الاقتصادية، والتي نحن بصدد تناولها بحثنا، والتي يمكن لها التنسيق بين أنواع التنمية السابقة بل تسعى إلى تحقيقهم دفعة واحدة باعتبارها أُم التنمية، وقد بذلت محاولات عديدة لتحديد معنىً لها، وفي هذا الصدد يمكن أن نعرفها على النحو التالي:

- تعريف التنمية الاقتصادية: هي عملية تاريخية اقتصادية، تستمر فيها التحولات الاجتماعية لإنجاز هدف إستراتيجي هو تحقيق الرضا الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضاء النفسي للقاعدة الشعبية العريضة، بصورة أكمل فأكمل باستمرار عن طريق تعبئة كل الجهود الشعبية والرسمية في إنجاز مشروعات متكاملة في جميع العمليات: الاستثمار، التخطيط، المعرفة، التكنولوجيا، التنفيذ، المتابعة الشعبية والرسمية، في مجالات إنتاج السلع والخدمات، وتوزيع العائدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية[13].

وبهذا فالتنمية الاقتصادية هي عملية تكاملية تهدف إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد وللدولة، وتظهر سماتها من خلال زيادة دخل الفرد، وكذا الدخل القومي وزيادة إنتاجية العمل والتطور التكنولوجي ويمكن وصفها بأنها:

- التنمية الاقتصادية هي عملية داخلية تصدر من المجتمع ذاته ؛
- التنمية الاقتصادية ليست طريقا واحدا أو هدفا واحدا، وإنما تتعدد طرقها وأهدافها تبعا لاختلاف السياسات والإمكانيات داخل كل دولة؛

2- أهداف التنمية الاقتصادية:

يمكن ذكر أهم أهداف التنمية الاقتصادية على النحو التالي:

– زيادة الدخل القومي إذ يُعتبر من أول أهداف التنمية الاقتصادية في البلاد النامية، بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق، ذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها و اطراد نمو سكانها، ولا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي، والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي.

أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة[14].

– تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي، وتعبر هذه الأهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي، وقد يكون فك الارتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة هذه الأهداف، وهذا ما استهدفته اقتصاديات الدول النامية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

– تقليل التفاوت في الدخول والثروات، ونجد أنه في معظم الدول النامية على الرغم من انخفاض الدخل القومي، وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، فإننا نرى فوارق كثيرة في توزيع الدخول والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته، ونصيب عال من دخله القومي.

– تهدف التنمية الاقتصادية إلى الرضاء النفسي والتنمية السيكولوجية و التي هي من مؤشرات وعناصر الابتكار والتجديد والدافع الإنجازي والارتضاء النفسي والقناعة، والتقمص الوجداني العالي، والانتماء للجماعة والمجتمع، ومن ثم تسعى إلى خلق الشخصية النامية الفعالة التي تمثل إحدى عناصر رأس المال البشري[15].

– توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط في علاقاتهم مع الناس، بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية، وبهذا فإنها ذات بعد اجتماعي يسعى وراء تحقيق جدارة وفاعلية دور الأفراد داخل المجتمع.

إن الأهداف السابقة هي الأهداف التي تصاحب عادة أي خطة تنموية اقتصادية تقوم بها كل دولة على حدا وفقا لظروفها السائدة، أما عن الأهداف التنموية على المستوى الكلي أو العالمي، فقد اتفقت كل من هيئة الأمم المتحدة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي على وضع الأهداف الإنمائية للألفية الحالية على النحو التالي:[16]

* خفض نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بين عامي 1990 -2015 ؛
* تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة، و تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بمقدار الثلثين بين عامي 1900 -2015 ؛
* تحسين صحة الأمومة وتخفيض معدل الوفيات بمقدار ثلاث أرباع بين عامي 1900 -2015 ؛
* وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى بحلول عام 2015، والبدء في القضاء عليها تماما .

* إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات وبرامج الدول وإيقاف خسائر الموارد البيئية ؛
* تطوير شراكة عالمية من اجل التنمية من خلال تطوير أكبر نظام تجاري ومالي عالمي بالنسبة للحاجيات التنموية، ووضع وتنفيذ إستراتيجيات التنمية ؛
* توفير فوائد التكنولوجيا الجديدة ؛

3- محددات مستوى التنمية الاقتصادية

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، والتي يشكل الاستثمار جوهرها، ذلك لأن مفتاح التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا هو الاستثمار، والذي يحتاج إلى وجود ادخارات حقيقية، أي عمال ومواد لأغراض الإنتاج... والتمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية، وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية، ويبقى للبلدان المعنية في مجال التمويل أن تقرر الدولة وتحدد مساعيها التنموية في ضوء حجم التمويل المتاح لها ، ومنه يمكن تقسيم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية إلى :

- **المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية:**

يمكن النظر إلى وسائل تمويل التنمية الاقتصادية من جانبين، الأول هو الوجه الحقيقي أي الموارد الحقيقية التي تتمثل في مجموع السلع سواء الاستهلاكية أو المنتجة، والثاني هو الوجه النقدي، أي الموارد النقدية التي تستخدم لتوفير الوجه الأول (الموارد الحقيقية للتنمية الاقتصادية)، وتتكون مصادر التمويل المحلي من الادخار الاختياري، وهوما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعيا واختياريا، ومن الادخار الإجباري ويقصد به ما يفرض على الأفراد إجباريا و لا يوجد اختلاف من حيث توفير وتكوين النقد، وإنما الاختلاف ينحصر في مدى تأثير كل منهما في السياسة الاستثمارية المتبعة ويمكن ترتيب مصادر التمويل المحلي فيما يلي:

1. الادخار العائلي

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح – أي الدخل بعد تسديد الضرائب – وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة ويمكن حصر مصادر الادخار في القطاع العائلي فيما يلي[17]:

– المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات، وتتفق هذه الأوعية في طبيعتها الإلزامية واتصافها بقدر من الاستقرار.

– الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في صورة نقود، أو أصول أخرى كالحلي والمجوهرات، ويمكن أن تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير والمصارف سواء الجارية أو الآجلة، أو تستخدم في شراء الأوراق المالية من الشركات أو الأسواق المالية المختلفة.

– الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن، والتي تنتشر أكثر في البيئات الريفية، حيث يصاحب الاستثمار الادخار، فالمدخر هو نفسه المستثمر.

– سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

2.مدخرات قطاع الأعمال

ويتمثل هذا النوع من الادخار بالأرباح المحتجزة لدى الشركات، والتي تمثل مصدرا لتمويل الاستثمار، إن حجم مدخرات قطاع الأعمال في الدول يتناسب بطبيعة الحال مع حجم هذا القطاع، فكلما كان القطاع كبيرا ازداد حجم المدخرات والعكس صحيح[18].

3.الادخار الحكومي

يمثل الادخار الحكومي الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب والإنفاق الجاري الحكومي، ومن المعتاد أن تكون نفقات الحكومة أكبر من إيراداتها، مما يضطرها إلى الالتجاء لمدخرات قطاع الأعمال لسد العجز، كما أن ارتفاع حصيلة الضرائب يساعد على زيادة حجم الادخار الحكومي فقط في حالة كون الميل الحدي للاستهلاك لدى الحكومة (من الضرائب المتزايدة) هو أدنى من الميل الحدي للاستهلاك لدى القطاع الخاص من الدخل الحدي الذي يدفع منه الضرائب.

ما سبق من أنواع الادخارات يمكن إدراجه ضمن الادخارات الاختيارية، والتي يبقي للمدخر الحق في القيام بها، أما عن الادخارات الإجبارية فيمكن إدراجها تباعا كما يلي:

4.الضرائب

تتمثل أهم إيرادات الجارية للدولة في حصيلة الضرائب، والتي تعتبر لونا من ألوان الادخار الإجباري إذ يمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد ، وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة للاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة، وتلائم الضرائب غير المباشرة اقتصاديات الدول النامية، بينما تلائم الضرائب المباشرة اقتصاديات الدول المتقدمة ، ولكننا نلاحظ أن الضرائب رغم أهميتها لكنها تشكل صعوبة من حيث تحصيلها، وهذا راجع إلى الدخول المنخفضة فيها.

5.الإصدار النقدي الجديد

ويقصد به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية، دون أن تكون لهذه القوة الشرائية الجديدة مقابل موجود في الاقتصاد من سلع وخدمات، ويكاد هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على عدم فاعلية مثل هذه الوسيلة بالنسبة للبلاد النامية، بل أن البعض يحذر من الالتجاء إليها، ويرى أن ضررها يزيد عن النفع العائد منها كون أن هذه العملية يتولد عنها آثار سلبية ترتبط عادة بمشكلة التضخم.

6.التمويل المصرفي

تعتبر المصارف أهم المنشآت المالية في تزود قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية، وفيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة، فعادة تقوم بها البنوك المتخصصة العقارية والزراعية والصناعية وكذلك بنوك الاستثمار، وفي بعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معلنة وفقا

للتشريعات والتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المركزية، أما فيما يتعلق بتمويل رأس المال العامل، من أجل مقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية، فتقوم بها البنوك التجارية والبنوك المتخصصة[19].

- **المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية**

أوضح تحليلنا لمصادر التمويل المحلية فيما سبق ممكن عدم كفايتها (بشقيها الاختيارية والإجبارية) للوفاء باحتياجات الاستثمار وتوفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية الاقتصادية، ولذا فإن على الدولة أن تحصل على الفرق من مصادر التمويل الخارجية أي عن طريق استيراد رأس المال من الخارج الذي يعتبر الطريق الوحيد لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وهو يتمثل في:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر:

وهو ذلك الاستثمار الذي يملكه الأجانب ويديرونه في دول أخرى غير دولهم، سواء كانت الملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنصيب يكفل سيطرتهم على إدارة المشروع، أما أهم صور الاستثمار فهي[20]:

– الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة، ويقصد بها تملك أصحاب رأس المال الأجنبي للمشروعات العامة ملكية تامة.

– الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية، وهي تأخذ الشكل الثنائي في النشاط، وتأخذ واحد أو أكثر من الأشكال التالية:

* شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام (الحكومي) ؛

* شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص ؛

* شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي من جهة ورأس المال الحكومي ورأس المال الوطني الخاص من جهة أخرى؛

– الشركات متعددة الجنسيات ويعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، بأنها شركات يمتد نشاطها الاقتصادي ليغطي كافة المشروعات، وبهذا لا يمكن النظر إليها باعتبارها شركة قومية خالصة، وإنما هي بمثابة تجميع رأسمالي إنتاجي عبر الدول، يعمل على إقامة المشروعات الإنتاجية وما يتصل بها من فتح آفاق جديدة للتبادل، وتمتد كل تلك الأنشطة عبر حدود عدة دول خارج الدولة الكائن بها المركز الرئيسي للشركة.

2. القروض الخارجية

وتنقسم القروض الخارجية التي تحصل عليها الدول النامية من الخارج من حيث جهة الاقتراض إلى قروض عامة وقروض خاصة، والقروض العامة هي تلك التي تعقدها حكومات الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين في الدول النامية مع المقيمين في الخارج سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو هيئات التمويل الدولية أو الإقليمية.

كما تنقسم القروض من حيث الشروط التي تعقد بها إلى قروض سهلة، والتي تشمل على عنصر المنحة حيث تزداد فيها فترة السماح وتُعقد بأسعار فائدة أقل من أسعار الفائدة التجارية وفيها يزداد أجل القرض ويمكن تسديدها بالعملة المحلية أو بجزء من المشروع، بينما القروض الصعبة فهي تلك التي تعقد بشروط تجارية مختلفة.

أما عن القروض الرسمية فقد تم تقسيمها إلى:[21]

- قروض حكومية ثنائية

هي تلك التي تمنحها الحكومات الأجنبية على أسس تجارية، وذلك بغض النظر عما إذا كانت الجهة التي تتلقى القرض هي حكومة الدولة المقترضة أو أحد أشخاصها العامة أو الخاصة، ويتم تقديم القروض الحكومية الثنائية في أحد الصور الثلاث التالية:

* إما أن يقدم القرض العام في شكل مبلغ معين من العملة القابلة للتحويل ؛
* إما أن تشترط الدولة المقرضة على الدول المقترضة ضرورة إنفاق القرض في الحصول على احتياجات التنمية الاقتصادية من أسواق الدولة المقرضة ذاتها؛
* أن تخصص القرض لتنفيذ مشروع أو مشروعات معينة، وبهذا تزودها بمعدات المشروع المقام مع الخبراء اللازمين لإنشائه وتشغيله؛

- القروض الخاصة

هي تلك القروض التي ترد إلى الدولة من الأفراد أو الهيئات الأجنبية الخاصة، وتأتي أما في شكل تسهيلات الموردين، وهي القروض التي تقدمها الشركات الأجنبية الخاصة وغيرها من الموردين الأجانب لتوريد سلعة وخدمات للبلد المقترض، وبشرط أن تكون هذه القروض مضمونة من الحكومة، أو عن طريق تسهيلات مصرفية تحصل عليها البلاد النامية من البنوك الأجنبية لتمويل العجز الموسمي والمؤقت في مصرفية تحصل عليها البلاد النامية من البنوك الأجنبية لتمويل العجز الموسمي والمؤقت في حصيلة النقد الأجنبي، أو عن طريق الاكتتاب في السندات والأسهم التي تصدرها الدولة أو المشروعات، التي تقام بها داخل أسواق رأس المال في الدول المتقدمة.

- مساعدات أو معونات التنمية الرسمية

لقد جرى العرف الاقتصادي على التفرقة بين المعونة أو المساعدة التي تُعطي بدون مقابل حالا، وعلى وجه الإطلاق، وهذه المساعدة هي المنح الخالصة وبين ما يسمى بالمعونة التي يُدفع لها مقابل آجلا أو عاجلا وهي القروض طويلة الأجل وفيما يلي تفسير لكل منهما:

أ.المعونة الاقتصادية الخارجية (القروض الميسرة)

وهي قروض سهلة تقدمها حكومات الدول الأكثر تقدما، أو الهيئات الدولية إلى البلاد النامية بشروط أكثر يسرا، مما تلاقيه عادة في القروض التقليدية التي تُقدم على أسس تجارية ، كما وتحتوي هذه القروض

على عنصر المنحة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة الاسمية لهذا القرض والقيمة الحالية لإجمالي المبلغ الذي سوف تدفعه الدولة في آخر المدة بمعدل خصم معين، وبهذا فإن هذه القروض تتميز بطول فترة السماح، طول أجل القرض، انخفاض سعر الفائدة بكثير عن الفائدة التجارية، تسديد قيمة القرض أو جزء منه بالعملة المحلية.

ب .المنح

تعرف المنحة بأنها هبة خالصة لا ترد ومن ثم لا تتحمل الدولة المتلقية لها أي التزام أو عبء في المستقبل، فهي لن تؤثر على الدولة بأي شكل من الأشكال، لأنها لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية.

أما عن أهم الهيئات الدولية التي تقوم بإقراض الدول النامية الساعية للتنمية في شكل منح أو قروض ميسرة فهي البنك الدولي للإنشاء و الإعمار، المؤسسة المالية الدولية، الهيئة الدولية للتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الأمريكي العالمي للتنمية، وكذلك صندوق التنمية الدولية، وكالة التنمية الدولية وأخيرا انضمت لهم مؤخرا منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC والتي تركز في مساعداتها على البلدان العربية والإسلامية، والأصل في أن تكون المساعدات الإنمائية (منح لا ترد أو قروض مسيرة) في صورة نقدية بعملة الجهة المانحة تخصصها للدولة المستفيدة، إلا أنها قد تأخذ صورة عينية مختلفة، كالمعونات الغذائية أو المساعدات السلعية أو شكل استثمارات أو مساعدات فنية أو أسلحة حربية، وقد تقوم هذه المساعدات على تنفيذ مشروع معين أو ما يسمى بمعونات المشروعات المحددة.

ثالثا: علاقة المصارف الإسلامية بالتنمية الاقتصادية

1-أهمية الأعمال المصرفية في التنمية الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية ورأس المال متلازمان، فلا يمكن أن تحدث تنمية بدون رأسمال فتكوين وإيجاد رأس المال يمثل اللبنة الأساسية لتمويل التنمية الاقتصادية، والنظام المصرفي في صورته البسيطة، وهو الآلية التي يتم من خلالها تجميع المدخرات من الجمهور، وتقديمها في صورة تمويلات واستثمارات مباشرة وغير مباشرة، لكافة القطاعات الاقتصادية في الدولة، سواء كانت صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدماتية...الخ.

ويرى البعض أن ثمة علاقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال، وان كانا غير مترادفين، والواقع أن تكوين رأس المال يمثل عملية بناء الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال مثل هذه الطاقة من أجل رفع مستويات عيش الجماعة.[22]

مما سبق يتضح أن النظام المصرفي يقدم فرصة حقيقية لنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي تشكل أنشطة الاقتصاد القومي بصورة رئيسية، من خلال تقديم التمويل اللازم لهذه القطاعات، وبهذا يعتبر النظام المصرفي جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد القومي، ولا يمكن النظر للاقتصاد القومي بمعزل عن النظام المصرفي.

فالمصارف تسعى إلى تجميع الأموال، وتيسر الحصول عليها، وذلك تعزيزا لطاقة رأس المال، وهذا التعزيز يتمثل بشكل رئيسي في إمكانية المصارف في توسيع قاعدة تمويلها.

كما أن المصارف لم توجد في الأصل لتكون وكيلا للتنمية بل هي وسيط مالي، ومن هنا فان دور المصارف كوسيط لا يكون مسئولا عن خلق عملية التنمية الاقتصادية، بقدر ما تكون مهمتها تقديم الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال منح التسهيلات الحقيقية المباشرة وغير المباشرة للقطاعات الاقتصادية.

وإذا كان كثيرون يرون أن مفهوم التنمية الاقتصادية، قد ارتبط بمعاني الزيادة والنمو الذي يرتبط بشكل مباشر مع البعد الاقتصادي، فان لبعضهم رؤية أكثر وضوحا للدور المصرفي في التنمية الاقتصادية، أن التنمية في بعدها الاقتصادي يرتبط بالبعد المصرفي بصفة عامة، وبجناحي العملية المصرفية على وجه الخصوص ارتباطا عضويا، ويوضح هذا دور الجهاز المصرفي كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المرجوة في جميع قطاعات الاقتصاد القومي.

مما سبق نرى ضرورة وجود سياسة تمويل واعية وفرص استثمارية حقيقية، تتوافق مع احتياجات التنمية الاقتصادية، تقدم لكافة القطاعات الاقتصادية وتولي اهتمامها للقطاع الإنتاجي الصناعي بشكل خاص، لما له دور ريادي في إحداث نقلات نوعية في البنية الاقتصادية للمجتمعات.

2-صيغ التمويل في المصارف الإسلامية:

تعتبر سياسة الاستثمار والتمويل من أهم السياسات المصرفية في المصرف الإسلامي باعتبارها المنفذ الوحيد لتوظيف موارد المصرف، حيث يحرم عليها التعامل في الائتمان كما هو الحال في المصارف التقليدية.

من أهم السمات التي يتسم بها الاستثمار في المصارف الإسلامية، التزامها المفترض بالمفهوم البديهي لوظيفة النقود في هذه المصارف، باعتبارها وسيلة للاستثمار وليست سلعة له، مع ضرورة ربط التوظيفات والمشاريع الاستثمارية، التي تقوم بها هذه المصارف بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع، مع ضرورة التزام المصارف الإسلامية بأحكام وغايات الشريعة من توظيفاتها الاستثمارية، بداية، مسارا، هدفا، فتنحاز إلى ما أحل الله، وتجتنب ما حرمه.

تحظى المصارف الإسلامية بمجموعة مميزة من أساليب وصيغ الاستثمار المختلفة، تمكنها دون غيرها من التأثير الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وهي:[23]

- بيع المرابحة وبيع المرابحة للآمر بالشراء؛
- بيع السلم وبيع المساومة؛
- المشاركات بأنواعها المتعددة؛
- المضاربة؛
- التمويل التأجيري؛
- أعمال تمويل أخرى.

3- أمثلة عملية لدور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

قد زاد الاهتمام مؤخرا بالصناعة المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية والتي تعصف بالأسواق المالية العالمية منها والمحلية، حيث نجحت المصارف الإسلامية إلى حد كبير في النجاة من تلك الأزمة وهذا ما دعا رئيس تحرير مجلة "تشالينجز" إلى القول خلال الأزمة" أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري، لأن النقود لا تلد النقود.[24]

تدل الدراسات والأبحاث التي اهتمت بالمصارف الإسلامية، سواء من المدافعين عنها أو المعارضين لها، أنها قد تمكنت من خلال أربع حقب أو أقل من تحقيق معدلات نمو مرتفعة سواء في الموارد المالية التي تتدفق إليها، أو التي تتدفق منها للاستثمار على أساس الربح أو الخسارة، وتمكنت من اختراق أسوار النشاط المصرفي التقليدي، فاستطاعت بآلياتها وأدواتها المستحدثة أن تتعامل دوليا مع أكبر البنوك المعروفة، بل وان تجذب بعض هذه البنوك لفتح فروع إسلامية لها، وأكبر نجاح يسجل إلى الآن للصناعات المالية الإسلامية على مستوى حجم الأعمال وتنوع المنتجات المصرفية في البلدان العربية الخليجية ثم ماليزيا والسودان.ففي ماليزيا فقد كان للمصارف الإسلامية دور لا يمكن فصله عن التغير الاقتصادي الرائع الذي أخرج هذا البلد من دائرة التخلف، ووضعه في مقدمة الدول الأسيوية، ويرجع الفضل إلى السياسة الاقتصادية الحكيمة التي اتبعتها ماليزيا في عهد رئيس الوزراء مهاتير محمد والتي سمحت بنمو المصاريف الإسلامية جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية، بعد أن كانت البنوك التقليدية مستأثرة بكل شيء، فقامت المصارف الإسلامية بتشجيع الادخار لدى الطبقة محدودة الدخل بكافة الأساليب، ومن ضمنها إنشاء صندوق الحج الماليزي الذي يعمل على استثمار المدخرات التي يحفظها الأفراد للحج مع تمكينهم من الحج في الوقت ذاته، وقامت بتمويل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وساعدت صغار المزارعين ممن يستصلحون أراضي حصلوا عليها من الدولة، ومع نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة كان الاقتصاد الماليزي ينمو سريعا، ويسجل نجاحا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية عاما بعد عام.[25]

ففي البلدان العربية الخليجية أمكن باستخدام أدوات وآليات التمويل المصرفي الإسلامي، مزيج من عقود مرابحات واستصناع وإجارة منتهية بالتمليك ومشاركة متناقصة، وصكوك إسلامية، تعبئة واستثمار الموارد المالية الضخمة ببلايين الدولارات في قطاع البنية الأساسية والذي هو من الضرورات التي لا غنى عنها لتنمية اقتصادية ناجحة في الأجل الطويل.

خـــــاتمة:

إن البنوك الإسلامية ليست مجرد مؤسسات تجارية أو استثمارية تستهدف الربح، وإنما هي مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها الاستثمارية بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وهي مؤسسات يمكن أن تكون بديلة عن البنوك والمؤسسات المالية التقليدية، إذ أنها مؤسسات ذات فكر مستقل له أصوله ومناهجه وفلسفته.

حيث أن تطبيق تجربة البنوك الإسلامية كان له مردود ظاهر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في جلب رؤوس الأموال لتشغيل المشروعات الإنتاجية وبالتالي فتح وتوفير العديد من المصالح التنموية من حد من البطالة ودعم المشاريع.

غير أن البنوك الإسلامية، وإن كانت تؤدي هذا الغرض فإن لها أغراضاً تنموية لا تتمكن البنوك التجارية من القيام بها، فهي ذات قدرة أكبر على جمع المدخرات من الفئات المتوسطة والقليلة الدخل، وأيضاً من المتدينين المؤمنين فقيرهم وغنيهم.

كما أن البنوك الإسلامية بدورها في الاستثمار المباشر الذي تقوم به، تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية، تجعل منها ذات أهمية كبرى للدول النامية.

التهميشات:

[1] أنس البقاعي، **تجربة المصارف الإسلامية في سورية الواقع والمعوقات(2007_2009)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، 2014، ص700.

[2] نفس المرجع السابق، ص689.

[3] أحمد سامي شوكت، سلام مجيد فاخر، **دور المصارف الإسلامية في عملية التنمية الشاملة**، مجلة كلية الأدب، العدد99، ص593.

[4] أنس البقاعي،**مرجع سبق ذكره**، ص701.

[5] محسن احمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر،ص17.

[6] أحمد سامي شوكت، سلام مجيد فاخر، **مرجع سبق ذكره** ،ص594.

[7] فليح حسن خلف، **البنوة الإسلامية**،جدار للكتاب العالمي، ط1، الأردن، 2006، ص ص 94 -93.

[8] أحمد حسين أحمد المشهراوي، **تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، غير منشورة، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال،2003، ص57.

[9] أحمد حسين أحمد المشهراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 59

[10] نفس المرجع، ص: 59.

[11] نفس المرجع، ص60.

[12] سالمي رشيد، **آثار تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص : 86-87.

[13] نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون، **التنمية كيف؟ ولماذا؟**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون سنة النشر، ص : 127 .

[14] كامل بكري ، **التنمية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ،(1986)، ص : 70 .

[15] محمد نبيل جامع ، اجتماعات **التنمية الاقتصادية** ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، (2000) ، ص :69.

[16] أهداف الألفية الإنمائية، **مجلة التمويل والتنمية** ، تر: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مصر، (ديسمبر2003)، ص :14.

[17] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، (2007)، ص :219.

[18] مدحت محمد القريشي، التنمية الاقتصادية :**نظريات و سياسات و موضوعات** ، دار وائل للنشر، الاردن ، (2007)، ص: 192.

[19] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، (2007)، ص : 255.

[20] سمير محمد عبد العزيز ، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية** ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، بدون مدينة النشر ، (1988)، ص: 421.

[21] سمير محمد عبد العزيز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 416.

[22] حبيب كاظم، مفهوم التنمية الاقتصادية، دار الفرابي، الجزائر ط1، 1980، ص15.

[23] 63. أحمد حسين أحمد المشهراوي، مرجع سبق ذكره، ص

[24] موقع الكتروني، المصرفية الإسلامية، تاريخ الاطلاع:11-1-2016 www.islamweb.net

[25] موقع الكتروني، المصرفية الاسلامية، تاريخ الاطلاع:11-1-2016 www.almasrifiah.com